مجلة "نتائج الفكر" الصادرة عن معهد الآداب واللغات
المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة

العدد 07 . السنة 2021، ص 148–159
ISSN 2477-992x / EISSN 2773-2762

مَوْقِفُ أَبِي حَيَّانَ مِنْ ابْنِ دَرَسْتَوَيْهِ النحوي فِي البَحْرِ المُحِيطِ

The position of Abi Hayyan from Ibn Darsawi in the oceanic grammar

د.عبد الوهاب حجازي[1]

. Abdelwahab Hadjazi

1 المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة (الجزائر)، hadjazi20@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/12/29	تاريخ القبول: 2021/01/09	تاريخ النشر 2021/01/20

مُلخَّصُ البَحْث

سنحاول في هذه الصفحات الكشف عن الخلاف النحوي بين علميين من أعلامِ النحو والعربية، الأول صاحب الآثار العظيمة أبو حيان الأندلسي والثاني ابن درستويه العالم النحوي الكبير، وسنحاول الغوص في أهم المواقف التي ذكر أبو حيان رأيه فيها من خلال تفسيره البحر المحيط، وسنرفق ذلك بمجموعة من الاستشهادات والقراءات لأقوال بعض أهل العلم لتقوية قول وتضعيفه وتبيين الراجح والمرجوح

كلمات مفتاحية: أبو حيان، ابن درستويه، موقف، توجيه، **آراء**.

Abstract:

We will try to uncover the grammatical dispute between two prominent and Arabic grammar scholars, the first is Abu Hayyan al-Andalusi and the second Ibn Darstwayh, and we will try to delve into the most important positions between them in the interpretation of the surrounding sea, and we will attach that to a group of citations and readings of the sayings of some scholars to strengthen and weaken a saying and to clarify the most correct and correct.

Keywords: Abu Hayyan; Ibn darastawyh; Attitude; Guidance; Opinions.

المؤلّف المرْسِل: عبد الوهاب حجازي ، **الإيميل**: hadjazi20@gmail.com

مقدمة:

تهدف هذهِ الدراسةُ إلى تبيينِ الخلافِ النّحويّ بين علمينِ من علماء النّحوِ لمدرستينِ مختلفتينِ منهجًا ومضمونًا هذا إذا سلمنَا بوجودِ مدارسَ نحويةٍ، الأولى مدرسةٌ بصرية مُمثلةٌ في ابن درستويه والثانيةُ أندلسيةٌ مُمثلةٌ في أبي حيانَ الأندلسيّ وهو صاحبُ النهلِ العلميّ الذي نستندُ عليهِ ونستقي منه المادة العلمية لتوضيح المحاكمات بين الرجلين هو البحر المحيط لأبي حيان، من هنا سنحاول الإجابة عن بعض الإشكالاتِ من أهمّها: ما موقف أبي حيان من آراء ابن درستويهفي عمومِ آثارِهِ؟ وهل لأبي حيانَ تعقيبات على آراءِ ابن درستويه النّحويةِ ؟ وماهي الآراء التي خالف فيها أبو حيان ابن درستويه ؟

2.تعريفٌ موجزٌ بأبي حيّان

اسمهُ ونسبهُ ولقبهُ وكنيتهُ:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني النفزي الظاهري المغربي المالكي الشافعي

الغرناطي نسبةً إلى غرناطة وهي إحدى أكبر مدنِ الأندلسِ، وأمّا الأندلسي فنسبةً إلى الأندلس موطنهُ والجياني نسبةً إلى مدينةِ جيان وهي إحدى مدنِ الأندلسِ الوسطى وهي " جَيَّان" بالفتح ثم التشديدِ وآخرهُ نون.[1]

وأمّا النفزي فنسبةً إلى قبيلةِ نفزة وهي إحدى قبائل البربر، والظاهريّ لأنّهُ كان فقيهًا ظاهري المذهبِ.[2]

كان أبو البقاء يقول:" إنّه لم يزل ظاهريًا" وقال ابن حجر:"كان أبو حيان يقول: محال أنْ يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنهِ"[3]

وأمّا المغربي[4] نسبةً إلى المغربِ الكبيرِ الذي يضم الأندلس أو لأنّهُ كان مالكيًا والمغاربةُ معروفون باتباع المذهبِ المالكي.[5]

والشافعيّ لأنّه انتقل من المذهب المالكي إلى المذهبِ الشافعي وأمّا كنيته (أبو حيان) فترجع إلى ولده "حيان" ومن هنا غلبت عليهِ هذهِ الكنية ولازمتهُ.[6]

2.مولـــــدهُ:

ولد أبو حيان في غرناطة في أحدِ الأحياءِ يسمى مطخشارش بيد أنّ الذي يذكرهُ أهل العلمِ على الأكثرِ (غرناطة) لأنّها أكثرُ شهرةً من سابقتها، إذْ لم يكن لمطخشارش أثرٌ كبيرٌ في حياةِ أبي حيانَ وبقيت غرناطة باسمِهِ حتى الآن[7]، وكان ذلك في العشر الأخير من شوال سنة أربع وخمسين وستمائة (654هـ)[8] والموافق لسنة ست وخمسين ومائتين بعد الألف (1256م) وهذا ثابت في إجازتهِ للصفدي حين قال:" ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة".[9]

كان أبو حيان نحويَّ عصرهِ ولغويّه ومفسرهُ ومحدّثهُ ومقرئهُ ومؤرخهُ وأديبهُ[10]، هنا نعلم يقينًا أنّ أبا حيان كان عالمًا بارعًا فاهمًا موسوعيًا لا يشقّ لهُ غبار ولا يسابقُ في مضمارٍ، فهو دوح العلاء علمًا ومعرفة لكونه صاحب همةٍ عايةٍ في مغالبة الكتبِ والحلّ والترحالِ ومزاحمة ومجالسة العلماء حتى نال المنازل الرفيعةَ العليّةَ، ممّا أهّلهُ لتقلّدِ مناصبَ مختلفةٍ فقد تصدّر لإقراءِ العربيةِ وعلومها بالجامعِ الحاكمي والجامعِ الأقمرِ ودرّس التفسيرَ وعلومهُ بالجامعِ الطولوني والقبّة المنصوريةِ.[11]

3.وفـاته:

توفي رحمه الله بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة، ودُفنَ من الغد بمقبرةِ الصوفية خارج باب النصرِ وصُلّي عليه بالجامعِ الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر.[12]

4.تعريفٌ موجزٌ بابنِ درستَوَيْهِ:

هو أبو مُحمَّد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتوَيه بن المرزبان أبو محمَّد الفارسي الفسوي النحوي. ولد سنة (258هـ)، بفَسا ثم انتقلَ في صباه إلى بغداد، واستوطنها، وبرع في العربية، وصنَّف التصانيفَ، ورُزِقَ الإسنادَ العاليَ، وكان ثِقةً. كان أبوه من كبارِ المحَدِّثين وأعيانِهم. ودُرُسْتُويه: بضم الدال والراء وسكون السين، وضم التاء، وقيل: بفتح الدال والراء والواو، كان عالِمًا فاضلًا أخذ فَنَّ الأدب عن عبَّاسٍ الدوريّ وابنِ قتيبة والمبَرِّد، وأخذ عنه جماعةٌ من الأفاضِلِ كالدار قطني وغيرِه مِن الحُفَّاظ، وأثنى عليه غيرُ واحدٍ، منهم أبو عبد الله بن مَنْدَه. وذكَرَ له ابنُ خَلِّكانَ مُصَنَّفاتٍ كثيرةً مُفيدةً فيما يتعَلَّقُ باللغةِ والنحو وغيرِهما.

ترك ابن درستويه الكثير من المؤلفات أهمها: «الإرشاد في النحو، كتاب الهداية«، و«احتجاج القراء في القراءة»، و«جوامع العروض غريب الحديث»، و«معاني الشعر»، و«التوسط بين الأخفش وثعلب في تفسير القرآن»، و«الأضداد»، و«أخبار النحاة»، و«الرد على الفراء في المعاني»، و«الرد على المفضّل الضبّي في الرد على الخليل»، و«تفسير كتاب الجرمي»، و«المذكر والمؤنث»، وكتاب «الهجاء»، و«تصحيح الفصيح»، ويعرف» بشرح فصيح ثعلب» وهو مخطوط منه نسخة بالمدينة المنورة (مكتبة شيخ الإسلام)، و«شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال» وألفّه على حرف المعجم وهو مخطوط بخزانة الرباط. وغير ذلك. توفي رحمه الله ببغداد سنة (347هـ) في خلافة المطيع.[13]

5.مسألةُ: صدر العدد المركبِ (اثنا عشر)

محلّ الشاهدِ: يقول عزّ وجلّ: ((**فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا**)).[14]

يقولُ أبُو حَيَّان:" و(عَشْرَةَ) في مَوْضِعِ خَفْضٍ بِالإضافَةِ، وهو مَبْنِيٌّ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ النُّونِ، فَهو مِمّا أُعْرِبَ فِيهِ الصَّدْرُ وبُنِيَ العَجُزُ، ألا تَرى أنَّ اثْنَتَيْ مُعْرَبٌ إعْرابَ المُثَنّى لِثُبُوتِ ألِفِهِ رَفْعًا وانْقِلابِها نَصْبًا وجَرًّا، وأنَّ عَشْرَةَ مَبْنِيٌّ ؟ ولَمّا تَنَزَّلَتْ مَنزِلَةَ نُونِ اثْنَتَيْنِ لَمْ يَصِحَّ إضافَتُها، فَلا يُقالُ: اثْنَتا عَشْرَتَكَ. وفي مَحْفُوظِي أنَّ ابْنَ دَرَسْتَوَيْهِ ذَهَبَ إلى أنَّ اثْنا واثْنَتا وثِنْتا مَعَ عَشْرٍ مَبْنِيٌّ، ولَمْ يَجْعَلْ الِانْقِلابَ دَلِيلَ الإعْرابِ[15].

مذهبُ جمهورِ النحاةِ في إعرابِ الصدرِ مت العددِ المركّبِ " اثني عشر واثنتي عشرة" وذهب ابن درستويهِ وابن كيسان إلى أنَّ الصدرينِ اثني واثنتي مبنيان، نحو: ثلاثة من ثلاثة عشر وثلاث عشرة.[16]

اثنتا عشر في الآية الكريمة فاعل (انفجرت) مرفوع وعلامة الرفع الألف فهو ملحق بالمثنّى، وليس مثنى حقيقة إذْ أنّه لا واحد له من لفظهِ، ويتبعهُ مذكرهُ (اثنا) وحكمُ (اثنين) و(اثنتين) في الأعداد المركبة الإعراب لا البناء.

وأمّا عشرة تذكيرا وتأنيثا فحكمه البناءُ لوقوعه موقعَ النونِ، وحنيئذٍ العددُ المركّبُ (اثنا عشر) و(اثنتا عشرة) معرُ الصدرِ مبنيّ العجز.

يقول سيبويه في هذهِ المسألةِ:" وأما اثنا عشر فزعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية، وليس بمنزلة خمسة عشر، وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع، واثنى في النصب والجر، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة. كما لا يجوز في مسلمين، ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنين فيكون علم العدد قد ذهب. فإن صار اسم رجل فأضفت حذفت عشر لأنك لست تريد العدد، وليس بموضع التباس، لأنك لا تريد أن تفرق بين عددين فإنما هو بمنزلة زيدين.[17]

يقول المبرد معلقا على هذا الباب:" وأمّا اثنا عشر فليست هذهِ سبيلهُ؛ لأنّه ممّا فيهِ دليلُ الإعرابِ تقول: جاءني اثنا عشر، ورأيتُ اثنيْ عشرَ. فلمّا كان إعرابهُ كإعراب رجلَينِ ومسلمَين لم يجزْ أنْ يُجعَلَ مع غيرهِ اسمًا واحدًا.[18]

ويقول ابن الورّاق مدعمًا ذاتَ الرأي:" إلّا اثني عشر درهما، فإنّ الاثنيين معرب في جميعِ الأحوالِ وإنّما وجبَ بناء ما ذكرنا."[19]

من خلالِ ما سبق يظهر جليا أنّ ابن درستويهِ يخالف قول جمهورِ النحاةِ وهذا ما يدعمهُ قولُ أبي عليّ الفارسي في التعليقة حين قال:" (اثنا) من قولهم (اثنَا عَشَر) معربٌ؛ لأنّ في حرفِ الإعرابِ منهُ دليل الإعرابِ، وعشر مبني بدلٌ من نونِ (اثنين)، يدلّ على ذلكَ أنّهما لا يجتمعانِ، كما لا يجتمعُ البدلُ والمبدلُ منهُ، فإنْ سميتَ رجلًا بهِ لم تغيّرهُ همّا كانَ عليهِ قبلَ التسميةِ"[20].

6.مسألةٌ: تقديم خبر (ليس) على اسمها

محلّ الشّاهدِ: يقولُ عزّ وجلّ: ((لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ)).[21]

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر"ليس" عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين–ومنهم المصنف– إلى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز، فتقول: " قائما ليس زيد " واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها.[22]

يقول ابن مالك الأندلسي:

ومَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطُفِي *** **وذو تَمَامٍ ما بِرَفْعٍ يَكْتَفِي**

ويقول السموأل بن عادياء الغساني :

سَلي إِن جَهِلتِ الناسَ عَنّا وَعَنهُمُ *** **فَلَيسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهولُ**

الشاهد: (ليس سواء عالم) حيث تقدم خبرُ ليسَ على اسمها وهو جائزٌ عند الجمهورِ، وخالف ابن درستويهِ قولهم، فقال: إنّ ليس من بين الأفعال التي لا يجوز أنْ يتقدم خبرها على اسمها، غير أنّ بيتَ السموأل بن عادياء حجة عليه وحجة لجمهور النحاةِ ...

ابن مالك من خلال ما تقدم يُظهر إجماعَ النحاةِ في منعِ تقديم خبرِ ليس عليها، غير أنّ شارح ألفيتهِ ابن عقيل يقول بغير ذلك ويُبيّنُ أنّ بعض أهلِ العلم يجيزونَ تقديم خبر ليس عليها، ويأتي ابن الناظم ليقدّم توضيحا فيهِ مزيدُ بيانٍ فيقول: وأمّا (ليس) فمذهبُ سيبويهِ وأبي عليّ وابن برهان جوازُ التقديمِ بدليل جواز تقديم خبرها عليها كقولهم: (أزيًا لستَ مثلهُ) ... وذهبَ الكوفيون والمبرد وابن السرّاج إلى منعِ ذلكَ قياسًا على عسى ونعم وبئس وفعل التعجب".[23]

يقول أبو حيان:" ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر "ليس" ليست بصحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيهًا بـ"ما".[24]

يظهرُ جليًا أنّ ناقل الخلاف بحسبِ قول أبي حيّان هو ابن درستويهِ في الخلاف ومنعِ التوسطِ، وقد ثبتَ الخلاف بين النحاة حقيقة وذلك عطفا على على ما أسلفنا ذكرهُ، والذي يظهر من خلال ما سبق أنّ أبا حيّان الأندلسي يختار مذهب جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها حين احتجّ بالسماع الثابت في قوله تعالى ((لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ)).[25]

يقول أبو حيان[26]:"أرادَ الحُكْمَ عَلَيْها بِأَنَّها حَرْفٌ، كَما لا يَجُوزُ تَوْسِيطُ خَبَرِ ما، وهو مَحْجُوجٌ بِهَذِهِ القِراءَةِ المُتَواتِرَةِ، وبِوُرُودِ ذَلِكَ في كَلامِ العَرَبِ. قالَ الشّاعِرُ :

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاسَ عَنّا وعَنْهُمُ * ولَيْسَ سَواءً عالِمٌ وجَهُولُ**

وقالَ الآخَرُ :

أَلَيْسَ عَظِيمًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ * ولَيْسَ عَلَيْنا في الخُطُوبِ مُعَوَّلُ**

فهو بهذا الرأي يردّ قول ابن درستويهِ بشواهدَ من القرآن الكريم وأشعارِ العربِ ويُدعّم قول غيره ممن سبقهُ من النحاةِ.

ويمكن أيضا القول إنّ قضية الخلاف منسوبةٌ فقط إلى ابن درستويهِ فيها كلام ونظرٌ ولا يسلّمُ لها بدليلِ مجيء الخلاف عند غيره من النحاةِ وذلك ثابت كما نقلهُ ابن عقيل في شرح الألفية مخالف رأيّ ابن مالك في مذهبهِ ونقلهِ.

7.مسألة: إعمالِ (حتّى) الجرّ في الجملةِ بعدهَا وإهمالهَا

محلّ الشّاهد: ((وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ)).[27]

يقول أبو حيان الأندلسي:" *على أن* في هذه *المسألة خلافاً*، *ذهب الزجاج وابن درستويه* إلى *أن* الجملة في موضع جر، وذهب الجمهور إلى أنّها غير عاملة البتة."[28]

تقع (حتى) على ثلاثةِ أوجهٍ:

الأول: أن تكون حرفا جارًّا بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل كقوله تعالى ((سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ)).[29]

الثاني: أن تكون عاطفة بمنزلة (الواو) نحو: جاءني القو حتى زيدُ.

الثالث: أنْ تكون حرف ابتداءٍ.

ومحلّ الشاهد هنا في القسمِ الثالثِ على أنّها حرف ابتداء إذْ أنَّ أبا حيّان ذكر أنّ ابن درستويهِ والزجاج خالفا جمهور النحاة بقولهم هي في موضع جر، وقول الجمهور ثابت على أنّها غير عاملة البتة.

بناءً على ما ذكرهُ ابن درستويه والزجاج فإنّ الجملة بعد (حتى) الابتدائية في موضعِ جرّ، وعلى قول جمهور النحاةِ فهي لا تتعلق بما قبلها، فتكون الجملة لا محلّ لها من الإعراب.

في « حتى » هذه وما أشبهها أعني الداخلة على « إذا » قولان:

أشهرها: أنَّها حرف غاية، دخلت على الجملة الشَّرطيَّة وجوابها، والمعنى: وابتلوا اليتامى إلى وقت بلوغهم، واستحقاقهم دفع أموالهم إليهم، بشرط إيناس الرُّشد، فهي حرف ابتداء كالدَّاخلة على سائِرِ الجمل كقوله: [الطويل]

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا * بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ**

وقول امرئ القيس: [الطويل]

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ * وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ**

والثاني : وهو قول الزَّجَّاج وابن درُسْتَوية كما سبق: أنَّها حرف جر، وما بعدها مجرور بها، وعلى هذا ف « إذا » تتمحَّضّ للظَّرْفِيَّةِ، ولا يكون فيه معنى الشَّرط، وعلى القول الأوَّلِ يكون العامل في « إذَا » ما تَخَلَّص من معنى جوابها تقديره: إذا بلغوا النِّكاح راشدين فادفعوا. وظاهرُ العبارة لبعضهم أنَّ « إذا » ليست بشرطيَّة، لحُصُولِ ما بعدها.

وأبو حيان ينتصر لمذهب الجمهور ويخالف قول ابن درستويه والزجاج حين يصرح فيقول:" حرف ابتداء، فما بعدها ليس في موضعِ جرّ خلافًا للزجاج وابن درستويهِ، فإنّهما زعما أنّها إذا كانت حرف ابتداءٍ، فالجملة بعدها في موضع جرٍّ.[30]

8.مسألة: تعددِ خبرِ "كانَ "

محلّ الشّاهد: يقول عزّ وجلّ ((وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا)).[31]

يقول أبو حيّان:" *والظاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لها إلا خبر واحد*؛ وهو نص ابن درستويه، وقيل يجوز تعدده، وهو مبني على جواز تعدّد خبر المبتدأ، والمنع أقوى؛ لأنها شبهت *بضرب*." [32]

*ذهب جمهور النّحاة إلى جوازِ تعددِ خبرِ كانَ، لأنّه يأتي خبرُ مبتدأ في أصلهِ، فيأتي خبر المبتدأ متعددا بعطف نحو: زيد فارس وشجاع وكريم، ويتعدد بغير عطف نحو: هذا طيبٌ مرّ، ونحو قوله عزّ وجلّ ((*وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ*)).*[33]

ومنه قول الشاعر:

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيهِ وَيَتَّقِي * بِأُخْرَى الأَعَادِي فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ**

وقول رؤبة بن العجاج:

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتِّي * مُقَيّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي**

وقياسا على جوازِ تعدد خبر المبتدأ يجوز تعدد خبر كان، وإنْ كان الأول عاملهُ معنوي فالثاني عاملهُ لفظي وهو أقوى وأجودُ، غير أنّ ابن درستويهِ ذهب إلى منعِ تعدد خبرِ كانَ لأنّه شبيهٌ بمفعول ما يتعدى إلى مفعول به واحد، فكما لا يتعدى الفعل المتعدّي إلى مفعول بهِ واحد إلى أكثر من واحد فكذلك الحال لأخبار كان وأخواتها.

وقد ذكر الزمخشري في الكشاف الجواز حين قال:" أو مفعول ثالث لجعلناه أي: فجعلناه جامعًا لحقارةِ الهباءِ والتناثرِ."[34] وبيّن أبو حيّان موقفهُ في هذهِ المسألة في البحر المحيط وناصر ابن درستويه كما قرر ذلك في الارتشاف أيضا، يقول:" وخالف ابن درستويهِ فخالف النحويينَ في منعهِ أن يكونَ لكان خبر إن وأزيد وقياس قوله في (جعل) أن يمنع أنْ يكون لها خبرٌ ثالثٌ."[35]

9.مسألة: " ما " التعجبية

محلّ الشّاهدِ: يقول عزّ وجلّ ((*فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ*)).[36]

اختلفَ النحاة في ماهية " ما " على النحو الآتي:

الفريق الأول: ذهب الخليل وتلميذه وسيبويه إلى أنّ (ما) في نحو: ما أحسن زيدًا، هي نكرة تامة بمعنى شيء، يقول سيبويهِ:" و ذلك قولك:" ما أحسن عبد الله". زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك:" شيء أحسن عبد الله"، و دخله معنى التعجب و هذا تمثيل فلم يتكلم به."[37]

ووافقهم السيرافي أيضا وقوّى مذهب الخليل في مجيء (ما) نكرةتامة بمعنى شيء فيقول:" و قد أنكر بعض الناس على الخليل قوله أن:" ما أحسن عبد الله" بمنزلة" شيء أحسن عبد الله" فقال: يلزمه في هذا أن يكون قولنا:" ما أعظم الله" بمنزلة" شيء أعظم الله." وليس هذا الاعتراض بشيء[38]

الفريق الثاني: ذهب الأخفش[39] برأيه إلى ثلاثة أقوال:

1–أن تكون نكرة تامة وهو قول الجمهور.
2–أن تكون موصوله.
3–أن تكون موصوفة.

الفريق الثالث: ذهب الفرّاء وابن درستويهِ والمبرد وأبو عبيدة إلى أنّها استفهامية، وزاد الفراء وابن درستويه على أنّ فيها معنى التعجب، وقد تأوّل ابن درستويهِ ذلك عن الخليلِ.[40]

والمتأمّل في قول أبي حيان في تفسيره يرى أنّه اكتفى بذكر المذاهبِ دون ترجيح قولٍ على آخر، وقد اختلفت آراء النحاة في تدعيم رأي على غيره من الآراء كلٌّ بحسبِ ما ترجح له وتوفر من حجج وأصول، وهذا ديدن أهل العلم فيما بينهم، ويمكن القول إنّ (ما) يتّسع فيها الرأي بحسب ما ورد في القرآن الكريم من شواهد تدعّم رأي كل واحد، فتأتي موصولة نحو قوله تعالى(*مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ*)[41] وتأتي عامة تامة نحو قوله تعالى (**فَنِعِمَّا هِيَ**)[42] وتامة خاصة نحو(غسلته غسلًا نعمّا) وتأتي شرطية أيضا نحو قوله تعالى(*مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ*).[43]

10.خاتمة:

إنّ الخلاف بين النّحاة ظاهرة لم تنقطع من القديمِ إلى يوم الناس وخلافهم جعلَ الدرسَ النّحويّ يكتسب رصانةً تجعلهُ منهلًا للبحثِ والتدقيقِ والتفتيشِ، وهذا دأبُ أبي حيّان مع غيرهِ من العلماء وحتى ممّن كان يُكِنُّ لهم إجلالًا وتقديرا أمثال سيبويهِ والخليلِ، وكانت هذهِ المنهجيةُ غالبة في جميعِ آثارهِ فتراهُ يردُّ بالبينةِ والحجّةِ وينتصرُ بالبينةِ والحجّةِ من دون مداهنةٍ ولا تحاملٍ، إلّا ما قد يقعُ سهوًا فذلك أمرٌ لا يسلمُ منه صاحب علمٍ، ونرى أنّ موقف أبي حيّان النحوي من ابن درستويهِ كان في غاية الأدب والخلاف من حيثُ الطرحُ والاعتراضُ والموافقةُ والردُّ وإن كلّ منهما له توجّهٌ بصريٌّ ليس يخفى في بابِ النّحوِ، فنجدهُ يوافقه في مسألةٍ ويعترضُ عليهِ في أخرى لا لأجل الاعتراض بل لإثارة مسألة علميةٍ لزيادةِ البيانِ فيها والتعمقِ وحلّ الإشكالِ وإزالة اللبسِ الحاصلِ ويبقى بعد ذلك

الترجيح والتخيير بين الآراء لأهلِ العلمِ ممن يخلفونهم فيضعفون رأيًا ويقوون آخر وهذا سبيل العلم بين أهلهِ.

إحالات البحث:

[1]- ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت- لبنان، ج195/02.

[2]- إبراهيم رفيدة: النحو وكتب التفسير، إبراهيم رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيعِ والإعلان، بنغازي- ليبيا، 1990م، ص907.

[3]- الشوكاني ابن علي: البدر الطالع بمحاسن القرن السابع، تحقيق محمد حسن خلاق، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط01، 2006م، ص803.

[4]- أبو المحاسن جمال الدين: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة- مصر، 1963م، ج111/10.

[5]- أبراهيم رفيدة: النحو وكتب التفسير، ص908.

[6]- خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد- العراق، ط01، 1966م، ص31.

[7]- خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، ص32.

[8]- أبو المحاسن جمال الدين: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج185/05.

[9]- الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك: الوافي بالوفيات، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 2000م، ج185/05.

[10]- خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، ص62.

[11]- أبو المحاسن جمال الدين: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج80/03.

[12]- المقرّي التلمساني: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج538/02.

[13]- ينظر: الأعلام قاموس تراجم للزركلي خير الدين، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، ج204/04.

[14]- سورة البقرة: الآية 60.

[15]- أبو حيّان الأندلسي:البحر المحيط،دراسة وتحقيق وتعليق الشّيخ أحمد عادل عبد الموجود و الشّيخ علي محمد عوض،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1413،01هـ-1993م، ج392/01.

[16]- أبو حيّان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق محمد رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، 1418هـ-1998م، ط01، ج759/01.

[17]- سيبويه أبي بشر: الكتاب،تحقيق محمد عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة- مصر،ط1408،03هـ-1988م،ج307/03.

[18]- المبرد أبو العباس: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة- مصر، 1415هـ-1994م، ج160/02.

[19]- ابن الوراق أبو الحسن: علل النحو، تحقيق محمود محمد نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص663.

[20]- أبو عليّ الفارسي: التعليقةُ على كتاب سيبويهِ، تحقيق وتعليق محمد عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة- مصر، 1410هـ-1990م، ج118/03.

[21]- سورة البقرة: الآية 177.

[22]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل بهاء الدين، تقديم وفهرسة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العهلمية، بيروت- لبنان، ج143/01.

[23]- ابن الناظم أبو عبد الله: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1420هـ-2000م، ص53.

[24]- أبو حيّان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1169/03.

[25]- سورة البقرة: الآية 177.

[26]- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج04/02.

[27]- سورة النساء: الآية 06.

[28]- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج10/03.

[29]- سورة القدر: الآية 05.

[30]- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج294/04.

[31]- سورة الفرقان: الآية 23.

[32]- أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1150/03.

[33]- سورة البروج: الآية 14-15.

[34]- الزمخشري جار الله، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتناء محمود خليل، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1430هـ- 2009م، ط03، ص744.

[35]- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج452/06.

[36]- سورة البقرة: الآية 175.

[37]- سيبويه: الكتاب، ج72/01.

[38]- السيرافي أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن وعلي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج354/01.

[39]- أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، ج2065/05.

[40]- ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيّان الأندلسي: ج2065/05.

[41]- سورة النحل: الآية 96.

[42]- سورة البقرة: الآية 271.

[43]- سورة البقرة: الآية 106.